

متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق

م. د. فاضل عباس كاظم / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية
تاريخ استلام البحث: 2015/12/16 تاريخ قبول النشر: 2016/3/2

المستخلص

ما شهدته البيئة المصرفية المعاصرة من مستجدات وتطورات أدت إلى نشوء عوامل عديدة ساهمت في انتشار ما يعرف بالصيرفة الشاملة، التي أصبحت السمة المميزة للصناعة المصرفية الحديثة، إذ تعد حجر الزاوية في موضوع الإصلاح المصرفي الذي يتطلب إنشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية (المحلية وحتى الدولية) وإعادة تخصيصها وكفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحديث وتعميق وتقوية جميع وحدات القطاع المالي والمصرفي بإعادة هيكلتها في العراق لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة رأس المال المهاجر، فضلاً عن تقديم خدمات تتميز بالتطور وتعمل في جميع الأنشطة المالية وغير المالية في ظل الشمولية المصرفية.

Taking the overall banking system in Iraq requirements

Lecturer: Dr. Fadhel K. Abbas

The College of Administration and Economics/Al- Qadisiya University

Abstract

What witnessed in contemporary banking environment of developments and developments led to the emergence of factors several it contributed to the spread of what is known universal banking, As it is the cornerstone of the subject of banking reform, which requires the creation system financial is able to mobilize financial resources (domestic and even international) And re allocated and efficiency of service of economic activity In order to achieve rates high and constant of economic growth, As well as the modernization and deepening and strengthening of all units of the financial and banking sector, Restructuring in Iraq for the purpose of mobilizing domestic savings and reduce the of immigrant capital phenomenon, In addition to the provision of services is characterized by development working in all financial and non-financial activities in shade the Banking totalitarianism.

المقدمة

شهد القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الأخيرة العديد من المستجدات والتطورات الهامة، التي أدت إلى نشوء عوامل عديدة ساهمت في انتشار ما يعرف بالصيرفة الشاملة، والذي أصبح السمة المميزة للصناعة المصرفية الحديثة، وفي الوقت نفسه النظام القادر على استيعاب انعكاسات تلك المستجدات والتطورات ومواكبة التحديات التي تفرضها التكتلات الاقتصادية المعاصرة. وقد أصبحت البنوك الشاملة حجر الزاوية في موضوع الإصلاح المصرفي في العديد من الدول كضرورة ملحة وذلك لما كان لها من تأثير كبير على القطاع المالي والمصرفي أبرزها وأهمها تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتطورات التكنولوجية، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكتلات المصرفية، وزيادة حدة الضغوط التنافسية بين المتدخلين في السوق المصرفية بتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية بجودة عالية وتكاليف منخفضة. ونظراً لهذه الأهمية التي تكتسبها هذه المصارف برزت منذ عقدين من الزمن العديد من المتغيرات التي أدت إلى تنامي الاتجاه نحو الإهتمام بالمؤسسات العاملة في الحقل المصرفي، وتم

الأخذ بمفهوم البنوك الشاملة التي تمثل حدوداً فاصلة بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية وتخرج عن النطاق التقليدي، وتقوم على إستراتيجية التنوع في الخدمات المصرفية بما يتلاءم واحتياجات العملاء وفق صيغ تمويلية متنوعة شبيهة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية المنافسة في السوق المصرفية.

والنظام المصرفي العراقي كغيره من الأنظمة المصرفية يواجه تحديات كبيرة ومتباينة جراء الانفتاح المالي والتحرر المصرفي الذي يدعو إلى إزالة القيود والحواجز كافة عن الأنشطة المصرفية، والتي زادت حدتها أكثر خلال السنوات الأخيرة، فكان من الضرورة أن تتبنى المصارف العراقية إستراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف ضمان بقاءها ونموها في السوق المصرفية، ولعل من أهم هذه الخيارات التي يمكن أن تأخذ بها لتأهيل القطاع المصرفي ومواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى إليها كل مؤسسة مصرفية تبتغي استمرارها وتفوقها وهي ما يعرف بـ "الصيرفة الشاملة"، إذ أنها تمثل الحل الناجع الذي يكفل تطوير السوق المالية، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

اهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في الدور الكبير الذي تلعبه الصيرفة الشاملة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين كفاءة الجهاز المصرفي الذي يعتبر بمثابة مصدر توفير وتعبئة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد الوطني، فالقطاع المصرفي يعد مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية، بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، لاسيما ان القطاع المصرفي يشكل القناة التمويلية الرئيسة للأنشطة الإستثمارية في العراق وغيره من الدول.

مشكلة البحث: إن تبني هذا الاتجاه في العمل المصرفي أصبح ضرورة لا بد منها للتعايش مع مستجدات البيئة المصرفية المعاصرة. وعلى هذا الأساس، أصبح على السلطة النقدية التفكير بصورة جدية في إيجاد السبل الكفيلة بتحديث أجهزتها المصرفية التي أصبحت مرتبطة بالأجهزة المصرفية العالمية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة قادر على أحداث تغييرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية في العراق لغرض حشد الموارد المالية المحلية وحتى الدولية لخدمة النشاط الاقتصادي).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- 1- الوقوف على واقع الجهاز المصرفي العراقي.
- 2- تشخيص بعض المعوقات التي تقف في وجه تطور الجهاز المصرفي العراقي.
- 3- تحديد وتوضيح التطورات والمستجدات المصرفية التي تشهدها الساحة العالمية.
- 4- بيان أهمية التحول نحو الصيرفة الشاملة.

المبحث الاول: نظرة عامة عن الصيرفة الشاملة

م 1 : الصيرفة الشاملة (النشأة - التعريف والخصائص)

1- نشأة الصيرفة الشاملة

نشأة الصيرفة الشاملة في ألمانيا في القرن التاسع عشر رغم أن البنوك في ألمانيا بدأت متأخرة تاريخياً عن إنكلترا وإيطاليا، ولقد كان دورها محدوداً في هذه الفترة، وقد اتسع نشاطه بمعناه الشامل من خلال تنوع المساهمات في تمويل ملكية المشروعات على نطاق واسع. ومن ثم تأسس بنك دوتش بنك، ثم كومرز بنك في عام 1870، وتم جمع موارد قليلة لاستثمارها في رأس مال البنك، والجزء الآخر كودائع، وكانت البنوك في البداية مملوكة ملكية خاصة، ولذلك كان أصحاب البنوك في هذه الفترة ومجالس إدارتها من كبار التجار وخاصة في هامبورغ حيث تركزت التجارة في ذلك الوقت. ثم نشأت بنوك تقدم خدمات متنوعة لعملائها منذ البداية، والتي تعد نواة للبنوك الشاملة فيما بعد، إذ تختلف عن غيرها في أوروبا. وتعزى نشأة البنوك الشاملة في ألمانيا إلى أسباب تاريخية، حيث لم يكن التداول والاتجار في الأوراق المالية قد استقر في ألمانيا بعد بسبب عدم وجود سوق رأس مال متطور بالقدر الكافي، وهو الأمر الذي دفع البنوك إلى التوسع في تمويل

الشركات والتوسع في إقراض قطاع الصناعة بصفة خاصة، ولذلك تزامن تطور البنوك والصناعة في ألمانيا سوياً.

وقد استمر هذا الوضع في ألمانيا حتى الوقت الحاضر باعتباره من سمات العمل المصرفي الألماني، وأصبح من الأشكال المتعارف عليها في أداء الوظائف والمهام المصرفية عالمياً. ويقوم هذا المدخل على أن البنوك في حقيقتها مؤسسات تنموية، وأن دورها هو دور استثماري تنموي وخليط من الصيرفة التجارية وأعمال بنوك الاستثمار وتمويل المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، والقيام بأعمال السمسرة والتعهد بتغطية إصدارات الأوراق المالية وغيرها. واتسعت مهام البنوك الألمانية من كونها مجرد مؤسسات تمنح ائتمناً قصير الأجل إلى منح ائتمان متوسط وطويل الأجل بما يتناسب مع المشروعات كثيفة رأس المال. وقد ساهم هذا النشاط بفعالية في إعادة بناء الصناعة الضخمة بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، وتعد البنوك الألمانية بفضل هذه الأنشطة من أقدم البنوك الشاملة نشأة⁽¹⁾ وقد اتجهت معظم الدول إلى إنشاء البنوك الشاملة التي تقدم العديد من الخدمات المصرفية والمالية، والتي تشمل الصيرفة التجارية والاستثمارية والتأمين وغيرها. وقد اختلفت النماذج المطبقة لهذه البنوك وتعددت تجارب الدول معها.

اذ تعد التجربة اليابانية من التجارب المفيدة بالنسبة للبنوك الشاملة ففي فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية (1939-1945) كانت البنوك اليابانية بنوكاً شاملة حيث كان يسمح لها بالعمل في أنشطة الأوراق المالية وتملك السندات التعاونية. وفي سويسرا والمملكة المتحدة تنسم البنوك الشاملة في تقديم الخدمات المصرفية جميعها متمثلة في منح القروض وتمويل المشروعات والاستثمار في أسواق النقد والتحليل المالي. وفي عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر اضطلعت البنوك الأمريكية بتمويل السكك الحديدية، وفي عقد التسعينيات من القرن نفسه ساهمت في تمويل الشركات الصناعية الجديدة.⁽²⁾

2- تعريف الصيرفة الشاملة

يعرف البنك الشامل على أنه "ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من القطاعات والفروع الاقتصادية كافة في داخل البلاد وخارجها، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضاً، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة، من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد.⁽³⁾ كما تعرف على أنها البنوك التي لم تعد تنقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽⁴⁾

كما تعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، اذ نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.⁽⁵⁾

كما يطلق على الصيرفة الشاملة أيضاً لفظ الصيرفة ذات الخدمة الكاملة Full – service Banking والتي شاع استخدامها في الدول الغربية في الثمانينيات والتسعينيات بسبب التنوع في الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها والتي تعمل من خلالها على تلبية وأشباع حاجات ورغبات الجمهور في المجال المصرفي والمالي.

ومن هنا يتضح أن الصيرفة الشاملة هي الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، ولتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل والخارج والموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، حيث تلبي احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة، وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- خصائص الصيرفة الشاملة

- هناك العديد من الخصائص التي تتمتع بها البنوك الشاملة لعل أهمها ما يلي:
- 1- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات: إذ تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل بما يشبع رغباته في كل الأوقات، وفي مختلف الأماكن.
 - 2- التنوع في مصادر التمويل والاستثمار: إذ تلجأ البنوك الشاملة إلى التنوع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية فضلاً عن تنوع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنوع المخاطر التي تتعرض إليها، إذ تدير تلك المخاطر بشكل محسوب وتنتهز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وربحياتها، وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.
 - 3- إن البنوك الشاملة بنوك تتعامل في الأدوات المالية ومشتقاتها كافة، وتستنبط الجديد منها الأكثر مناسبة وتوافقاً مع احتياجات العملاء.
 - 4- الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري التي تتطور لتتوافق مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على المعاملات كماً ونوعاً.
 - 5- تحقيق عوائد متنامية من العمولات والرسوم التي تعتمد عليها بشكل أساسي بجانب هوامش أسعار الفائدة التي يقل الاعتماد عليها كمصدر رئيسي في الربحية، وبالتالي توسع مجالات الربحية وفرص رسملة الأرباح وتدعيم المركز المالي لها بما يحقق النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة.
 - 6- إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة للتدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة، مع تفعيل استثماري ماهر.⁽⁶⁾
- وبهذه الخصائص أصبحت البنوك الشاملة عبارة عن كيانات مصرفية ديناميكية تسعى إلى تنوع استخداماتها بما يحقق رضا عملائها، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة باتخاذ جملة من الإستراتيجيات الهادفة إلى تعظيم الأرباح من خلال تقليل هدر الموارد المالية المتاحة وتحقيق أفضل الاستخدامات لها.

م 2 : دوافع التحول إلى الصيرفة الشاملة

يمكن تلخيص الأسباب التي تدعو البنوك التقليدية والمتخصصة إلى التحول إلى بنوك شاملة بما يلي:

- 1- تحرير تجارة الخدمات المصرفية: لقد ورد تحرير الخدمات المالية و المصرفية كملحق مستقل ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، و التي تعد إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورغواي و هي الجولة الثامنة الشهيرة التي دامت من سنة 1986 إلى غاية سنة 1993 في إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات GATS، إذ كشفت بعد مفاوضات شاقة عن عدة نتائج هامة كان أهمها الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO في أول يناير 1994، و تم بعدها التوصل إلى توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة عضو و ذلك سنة 1997 على أن يبدأ سريانها ابتداء من عام 1999.⁽⁷⁾
- 2- التقدم التكنولوجي: كنتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال، وثورة الحاسبات الآلية أدى ذلك إلى سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء، وبين البنوك والسوق، وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات دون حواجز أو قيود، وهو ما ساهم في فتح مجالات لا نهائية للتمويل والاستثمار وتهيئة المناخ والظروف لظهور البنوك الشاملة التي حققت نجاحات كبيرة في الدول المتقدمة.
- 3- تنوع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في الأدوات المالية الجديدة: فقد شمل تنوع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول، والاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، تم الاتجاه نحو تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتوسع في عمليات توريق الديون والتعامل بالأوراق المالية وإدارة المحافظ، والتوسع في عمليات التمويل التاجيري

Leasing، وإنشاء صناديق الاستثمار، وممارسة نشاط التأمين، وإدارة استثمارات لصالح العملاء أو ما يعرف بممارسة نشاط أمناء الاستثمار.

و من ناحية أخرى اتجه تنويع النشاط المصرفي إلى أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية Derivative Securities . ولا شك أن تزايد تأثير البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرر من القيود التي تنسم بها العولمة المالية إذ يعني ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية لم يكن مسموحاً بها من قبل.

4- تنامي ظاهرة الاندماج المصرفي: عرفت الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة نتيجة تحرير تجارة الخدمات المصرفية واتفاقية بازل لكفاية رأس مال البنوك حركات اندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة وبأحجام مختلفة ترتب عنها تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج. وفي يناير 1994 وافق Bank America على شراء بنك Continental، كما حدث اندماج بين شركتي سيتكوب المصرفية العملاقة و مجموعة ترافلزر جروب الضخمة للخدمات المالية في صفقة قيمتها 140 مليار دولار. وبصفة عامة فقد شهدت عام 1997 تنامي حجم عمليات الاندماج العالمية، إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات قد تجاوزت 900 مليار دولار خلال العام منها 400 مليار \$ قيمة صفقات في أوروبا وحدها، ويعتبر القطاع المالي و المصرفي أهم المجالات التي شهدت حركة الاندماج.⁽⁸⁾

5- خيار الخصخصة (الخصوصية): إن الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع في الخدمات الإلكترونية وتنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتماً نحو تحسين الأداء. لذلك فإن الخصوصية تعد إحدى البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي.⁽⁹⁾

6- مقترحات لجنة بازل كمعيار مصرفي عالمي جديد: أصبح اتفاق بازل بشأن رؤوس الأموال منذ طرحه في 1988 هو المعيار العالمي الذي تقدر على أساسه السلامة المالية للبنوك، وكان الهدفان الأصليان للاتفاق هما وقف الهبوط في رأسمال البنوك الذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، و تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي و تطلب منهجية بازل من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بإجمالي الأصول المقدمة طبقاً للمخاطرة. في تموز 1999 أصدرت لجنة بازل وثيقة استشارية تتضمن عدداً من الخيارات لإصلاح الاتفاق، وقدمت هذه الوثيقة ثلاثة أعمدة هي: تحسين إطار حساب ملائمة رأس المال، تطوير عملية المراجعة الإشرافية، تقوية انضباط السوق.⁽¹⁰⁾

7- الخدمات المصرفية الإلكترونية: لقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني، حيث تزواج النقد الإلكتروني بتقنيات المعلومات، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني في الواقع ظهر بفرنسا، فمثلاً تم استخدام بطاقة كوتونية في الهاتف، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام البطاقة المعدنية، التي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات من القرن الماضي حتى يشهد العالم تحولاً في هذه البطاقات، إذ طرحت شركة EXPRES AMERICAN في عام 1958 بطاقة بلاستيكية والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات من القرن الماضي. وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة شركات تتكون من ثمانية مصارف كبيرة بطاقة (BANK AMERICARD)، والتي تحولت فيما بعد إلى شركة VISA المشهورة عالمياً، فضلاً عن إصدار البطاقة الزرقاء CARTE BLEUE في فرنسا من قبل ستة مصارف فرنسية.

وبفضل الثورة الإلكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في البلدان المتقدمة، إذ أصبحت البطاقات تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع. وقد أثارت ثورة الانترنت وتطور التجارة الإلكترونية تحولاً كبيراً في مجالات الصيرفة الإلكترونية، بظهور

الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت، وظهور وسائل الدفع الالكترونية؛ مثل الشيك الإلكتروني والنقود الإلكترونية⁽¹¹⁾.

الجدول (1) يبين اهم الخدمات التي يقدمها البنك الشامل

1- الودائع	6- الاكتتاب في الاوراق المالية	9. حركة الاموال
- ودائع جارية	- اذونات الخزينة	- التمويل المحلي
- ودائع التوفير	- سندات الدولة	- التمويل الدولي
- ودائع الاخطار	- سندات الشركات	10. خدمات الضمان
- ودائع لاجل	7- خدمات الاستشارة	- خطابات الضمان
2- التداول	- ادارة السيولة	- الاعتمادات المستندية
- السوق المالية	- الادارة المالية	- خدمات القبول
- النقد الاجنبي	- التخطيط المالي	- ترويج المشروعات الجديدة
- المشتقات المالية	- الاستثمار العقاري	11. خدمات التأمين
3- بيع الاوراق البنكية	- التجارة الخارجية	- تأمين الصادرات
- شهادات الايداع	- الاستشارات القانونية	- تأمين المخاطر
- الاسهم والسندات	- الاستشارات الضريبية	- تأمين الافراد والممتلكات
- العقود المستقبلية	- بحوث التسويق	12. التمويل المتخصص
4- الائتمان	- دراسات الجدوى	- تمويل شراء الاصول
- الائتمان الاستهلاكي	8- خدمات المستهلك	- التأجير التمويلي
- ائتمان للمؤسسات	- بطاقات الائتمان	- تمويل المشروعات
- ائتمان البنوك المحلية والدولية	- الصراف الالي	- التمويل بالمشاركة
5- السمسرة	- الشبكات السياحية	- التمويل العقاري
- السمسرة في سوق المال	- ادارة اصول الافراد	- تمويل الدفع المالي
- السمسرة في العملات	- الخزن والامانات	- تمويل الصادرات
- السمسرة في الاراضي والعقارات	- صناديق الاستثمار	
- السمسرة في الذهب	- نظم المعاشات	
	- تأمين الودائع	

المصدر: طلعت اسعد عبد الحميد، الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة مؤسسة الاهرام، 1998، ص38⁽¹²⁾

المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي العراقي

1م: هيكل الجهاز المصرفي العراقي

1- يتكون الجهاز المصرفي العراقي حتى نهاية 2014، من البنك المركزي العراقي، فضلا عن (56) مصرفا، منها ستة مصارف حكومية هي (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الزراعي التعاوني، الصناعي، العقاري) فضلا عن (24) مصرفا خاصا و(8) مصرف اسلامي، فضلا عن (18) مصرف اجنبي، وبهذا فان عدد فروع المصارف يبلغ (1034) فرعاً ومكتباً، كما توجد سبعة مشاركات عربية واجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، حيث سمح قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين 49% وحتى أكثر من 81% في بعض المصارف⁽¹³⁾.

الجدول (2) يوضح أسماء المصارف الحكومية والاهلية والاسلامية وفروع المصارف الاجنبية

المجازة من قبل هذا البنك لغاية (2014-12-31)

ت	اسماء المصارف	رأس المال (مليار دولار)	مجموع الموجودات او المطلوبات	سنة التأسيس
	المصارف الحكومية			
1	الرافدين/تم دمج مصرف العراق(الاشتراكي سابقاً) معه	126.000	103,470,830	1941
2	الرشيد	50.000	58,689,966	1988
3	الصناعي	175.000	374,237	1935
4	الزراعي التعاوني	100.600	2,706,774	1935
5	العقاري	50.000	2,159,613	1948
6	العراقي للتجارة	1.000.000	37,145,914	2004
	مجموع المصارف الحكومية			
	المصارف الاهلية	1,501,600	204,547,334	
1	بغداد	250.000	1,837,716	1992

1992	468,867	250.000	التجاري العراقي	2
1993	700,420	250.000	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	3
1993	624,807	250.000	الاستثمار العراقي	4
1994	629,008	300.000	المتحد للاستثمار	5
1999	683,194	150.000	دار السلام للاستثمار	6
2001	367,043	202.000	الموصل للتنمية والاستثمار	7
1999	323,523	178.859	بابل	8
1993	608,675	75,000	البصرة الدولي للاستثمار	9
1995	639,757	250.000	الاهلي العراقي	10
1998	631,784	250.000	الانتمان العراقي	11
1999	633,825	207.153	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	12
1999	422,819	250.000	سومر التجاري	13
2000	832,23	300.000	الخليج التجاري	14
2000	610,248	105.072	الوركاء للاستثمار والتمويل	15
2004	1,503,777	300.000	الشمال للتمويل والاستثمار	16
2004	737,762	252.000	الاتحاد العراقي	17
2005	435,007	250.000	اشور الدولي للاستثمار	18
2006	894,308	250.000	المنصور للاستثمار	19
2006	330,567	200.000	عبر العراق	20
2007	521,488	250.000	الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل (اميرالد سابقاً)	21
2008	393,961	250.000	الهدى	22
2010	485,879	265.000	اربيط للاستثمار والتمويل	23
2011	762,970	250.000	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	24
			المصارف الاسلامية	ت
1993	472,789	250.000	العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	1
2001	335,647	152.000	ايلاف الاسلامي	2
2005	1,071,714	400.000	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	3
2005	613,642	251.000	الوطن الاسلامي	4
2005	284,820	100.000	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	5
2007	222,475	100,000	التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	6
2006	672,585	250.000	البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	7
2008	635,923	255.000	جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	8
			المصارف الاجنبية التي باشرت العمل في العراق فعلاً	ت
2006	52,575	16.338	زرات التركي(الزراعي التركي) فرع العراق	1
2005	72,324	33,312	ملي ايران	2
2006	296,391	24.797	بيبلوس اللبناني	3
2008	132,512	24.486	انتركونتيننتال لبنان	4
2009	285,769	16.380	بنك بيروت والبلاد العربية	5
2011	113,312	16.324	ايش بنك شركة مساهمة (العمل التركي)	6
2010	224,319	16.310	ابوظبي الاسلامي	7
2011	82,533	8.176	وقفار للشراكة المساهمة التركية	8
2011	89,362	8.176	البركة التركي	9
2012	14,301	8.190	بنك باريسيان	10
2012	57,636	16.352	بنك الاعتماد اللبناني	11
2012	219,283	24.444	البحر المتوسط	12
2012	61,093	8.148	بنك اسيا التركي	13
2012	37,438	8.148	البنك اللبناني الفرنسي	14
2013	59,571	24.444	ستاندر تشارتر	15
2014	30,560	16,324	فرنسينك	16
2014	33,825	16.296	لبنان والمهجر	17
2014	22,512	16.296	بنك الشرق الاوسط وافريقيا	18
	22,274,547	7,604,174	مجموع المصارف الاهلية	
	226,821,881	9,105,774	المجموع العام	

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2014.
 من المعلوم ان المصارف العاملة في العراق حكومية كانت او اهلية او اجنبية تملك رؤوس اموال هائلة مستثمرة في العمليات المصرفية البحتة، ولا تستطيع هذه البنوك القيام باعمال استثمارية مباشرة حيث حددت المادتين (27) و(28) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004م، قيام

المصارف بالاعمال كاعمال المصرفية فقط من دون الولوج في الاعمال التنفيذية المباشرة في الاستثمار حيث حددت المادة (28) لا يمارس اي مصرف يشارك كوكيل او شريك او مالك او مشترك في تجارة بالجملة او بالقطاعي او في عمليات تصنيع او نقل او زراعة او مصايد اسماك او تعدين او بناء او ضمان تأمين او أنشطة اعمال اخرى باستثناء الأنشطة المرخص بها بموجب المادة (27) وبالرغم مما سلف يجوز للمصرف وبتفويض خطي مسبق من البنك المركزي العراقي ان يمارس مؤقتاً او يشارك في ممارسة هذه الأنشطة الاستثمارية، بقدر ما يكون ضرورياً لاداء المستحقات، ويجوز للبنك المركزي العراقي ان يطلب من المصرف وقف هذه الأنشطة في تاريخ محدد في التفويض.

وكذلك فيما ورد في الفقرة (6) من المادة (3) (المحظورات) من الباب الاول من نفس القانون على ما يأتي (يتم السماح بممارسة الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والجزئية او برامج اخرى مشابهة من قبل مؤسسات اخرى عدا المصارف، وكما تخول الكيانات التي تمارس سلطة حكومية، وتستثنى تلك الأنشطة من شروط تطبيق هذا القانون، وتقوم مثل تلك الكيانات التي تمارس سلطة برفع تقارير دورية الى البنك المركزي العراقي تتعلق ببرامجهم المانحة والحصول على الائتمانات التي استثنيت). ولكن مازال قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف والتعليمات الصادرة من وزارة المالية تحد بشكل كبير من توجهات عمل المصارف بما فيها الحكومية.⁽¹⁴⁾

٢- تبلغ الكثافة المصرفية في العراق (عدد المصارف على عدد السكان) مصرف واحد لكل (35) ألف نسمة، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل (10) آلاف نسمة في بلد مثل لبنان، من ذلك يمكن أن نستنتج أن إجمالي عدد المصارف الأهلية والحكومية لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياساً بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة أسواق المال والاستثمار إذ أن الكثافة المصرفية تتناسب طردياً مع تطور القطاع المالي والمصرفي.

3- 90% من النشاط المصرفي مخصصاً لتمويل النشاط العام المثقل بعدم الكفاءة والبطالة المقنعة والخسائر المتراكمة، بينما حرم القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي. فضلاً عن ان اغلب استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي هي استثمارات في حوالات الخزينة، مما يعني ان قاعدة الاستثمار ضيقة ومازالت محصورة في الادوات المالية الحكومية.

4- بلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2014 (9.1) ترليون دينار منها (1.5) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (16.5%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (83.5%) برؤوس اموال قدرها (7.6) ترليون دينار، وان هناك قرار للبنك المركزي يقضي برفع رؤوس اموال المصارف القائمة الى حد ادنى لا يقل عن 50 مليار دينار وإن المصارف الجديدة يجب ان تكون رؤوس اموالها بما لا يقل عن 100 مليار دينار.

5- بلغ اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية 74.1 ترليون دينار في 2014 موزع كالأتي: 64.4 ترليون وودائع القطاع الحكومي و9.7 ترليون وودائع القطاع الخاص اي بنسبة 13.1% ومع ذلك لا تشكل هذه النسبة من الودائع الاهلية سوى 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني انخفاضاً قوياً في العمق المالي للبلاد وسيادة المالية العامة للدولة على الحياة المالية. اما رصيد الائتمان النقدي فقد بلغ 34.1 ترليون دينار منه 26.9 ترليون دينار ائتمان مقدم الى القطاع الحكومي و7.2 مقدم الى القطاع الخاص في المدة نفسها، وإن نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي لا تتعدى سوى 13% منه وان نسبة الائتمان هذه لا تعبر الا عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد، مما جعل هيكل التمويل مرتكز على الموازنة الاستثمارية العامة بشكل اساس. باعتبار ان الدولة هي مركز الثروة وتهيمن على مايزيد على 80% من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى الرغم من ذلك، مازالت الديون المتعثرة البالغة قرابة (1994.5) مليار دينار تمثل عبئاً على الاستقرار المالي، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية لدى المصارف الحكومية 41.3%، في حين بلغت نسبة 58.7% لدى المصارف الخاصة.

6. بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية في 2014 (5.4) ترليون دينار، توزعت ما بين ادوات الاستثمار العراقية بمبلغ (3.5) ترليون دينار و(1.9) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (5.4) ترليون دينار ساهمت بنسبة (2%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد، مقارنة بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة.⁽¹⁵⁾

م 2: تأهيل المصارف العراقية للعمل ضمن مفهوم الصيرفة الشاملة

يعتبر تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل بالنسبة للبنوك العراقية مدخلا أساسيا في إصلاح المنظومة البنكية، وشرطا هاما في إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، لذلك سوف نستعرض بعض المتطلبات لتأهيل المصارف العراقية بغية مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية والصيرفة الشاملة بصفة خاصة.

1- **نشاط التأجير التمويلي:** التأجير التمويلي هو قيام المصرف بتمويل شراء مجموعة معينة من الاصول الثابتة او المنقولة والقيام بتأجيرها للغير لفترة معينة ووفقاً لشروط محددة تنتقل بعدها الملكية للعميل المستأجر⁽¹⁶⁾. وقد تضمنت المادة (27) من قانون المصارف رقم 96 لسنة 2004 في الفقرة (ب) والتي نصت على ان يكون منح الائتمانات (سواء كانت مضمونة او غير مضمونة او بامتياز) وعلى سبيل المثال لا الحصر: (ائتمانات المستهلكين والرهن العقاري وبيع الحسابات المستحقة بخصم بحق رجوع او بدونه وتمويل المعاملات التجارية بما في ذلك حق الرجوع) وشراء ادوات قابلة للتداول بخصم دون حق الرجوع) وخدمات التأجير التمويلي الخاضعة للوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي يجوز للمصرف ان يفرض فائدة اضافية على الفائدة ولن يقتصر مبلغ الفائدة الاجمالي الذي يستلمه المصرف على المبلغ الاصلي للائتمان). اذ لابد من الاشارة الى دور المصارف الشاملة في هذا النشاط من خلال المشاركة في التأسيس شركات التأجير التمويلي او القيام باعداد الدراسات اللازمة للتأجير التمويلي كونه يحقق وفرة في الارباح وجذب عملاء جدد وامداد الطرف المستأجر بالتمويل اللازم مع توفير اجال للاستحقاق.

2- **صناديق الاستثمار:** صدر أول قانون منظم لصناديق الاستثمار في أمريكا سنة 1940، ثم توالى ظهورها في إنكلترا سنة 1936، والمانيا سنة 1950 ثم انتشرت بقوة في الدول الأوروبية، وتوسع نشاط صناديق المعاشات بتوظيف الموارد المتجمعة لديها في أوراق مالية قليلة المخاطر وثابتة العائد وهو ما زاد من توسعها أكثر اذ بلغ عددها الآن في أمريكا أكثر من 5000 صندوق صافي أصولها 50 مليار دولار.⁽¹⁷⁾

وتعرف صناديق الاستثمار على أنها وسيط مالي يهدف إلى استثمار أموال صغار المدخرين في الأوراق المالية نيابة عنهم وتحقيق عائد أفضل وتخفيض المخاطر المحتملة، ورغم أهمية هذه الصناديق في تنشيط سوق الأوراق المالية إلا أن أدائها غير موجود في العراق وهو ما يعكس سلبا على أداء السوق المالي وتطوير الصيرفة الاستثمارية بشكل خاص، ويقول وليد عيدي ممثل البنك المركزي إن فكرة صناديق الاستثمار في العراق ما تزال قيد التشكيل ولم يحدد الشكل النهائي لها بعد، وكان البنك المركزي قدم اواخر العام 2008 مقترحا الى المصارف الخاصة لإنشاء صناديق استثمارية فيما بينها لشراء الاسهم التي تشهد انخفاضا في اسعارها، لغرض ضمان استقرارها وتشجيعها لمنح قروض بضمان الاسهم المطروحة في البورصة.⁽¹⁸⁾

3- **نشاط التوريق المصرفي:** يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، ويقصد بالتوريق هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، لذلك يتمثل مصطلح التوريق (التسديد) في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، وقد تضمنت المادة (33) من قانون المصارف

على تقييد الاستثمار في الوقت الذي أصبح فيه اللجوء الى التوريد ضرورة تتطلبها التطورات على الساحة المصرفية في العراق .

4-الصيرفة الإلكترونية: في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف العراقية، تم إنشاء الشركة العالمية للبطاقة الذكية من شركات القطاع المختلط مساهمة بالشراكة بين أكبر مصرفين حكوميين (الرافدين، الرشيد) مع IEPS، وتعد واحدة من مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات الرائدة في القطاع الخاص منذ تأسيسها عام 2007، والبطاقة الذكية حالها حال بقية بطاقات الاعتماد المعتمدة عالمياً مع اختلاف جوهري بأن البطاقة الذكية تتعامل مع الارصدة دون الاتصال المباشر مع الخادم الرئيسي ال server وذلك مايسمى ب (Off line) مما تسهل العمل في المناطق التي لا تحتوي على شبكة اتصالات جيدة فضلاً عن اعتمادها على البصمة الحية كبديل عن الرقم التسلسلي (serial no) في عمليات تحويل النقد الالكتروني. أما من حيث استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف العراقية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى العملاء، الأمر الذي يحول دون استعمالها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني.

5- نشاط التأمين: يعد ممارسة نشاط التأمين من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك الشاملة والتي تعرف تطبيقاً ناجحاً في الدول المتقدمة التي تسعى إلى التفوق في الخدمات المالية وبشكل خاص في الخدمات التأمينية هذا بالمقارنة بالدول النامية التي تشهد تأخراً كبيراً نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية، فضلاً عن نقص الوعي التأميني لدى الأفراد، وتشخيص واقع قطاع التأمينات في العراق نجد أنه يعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه بدرجة أولى، وبأستعراض نشاط شركات التأمين المملوكة من قبل الدولة، فقد تراجعت فقرة اجمالي الموجودات لعام 2013 (بنسبة 22.6 %)، أما ارباح الشركة فقد حققت نمو لعام 2014 بنسبة (15.6%)، علماً ان شركة التأمين الوطنية استأثرت بأعلى نسبة نمو للاقساط المستحصلة والتعويضات المدفوعة، حيث سجلت الاقساط المستحصلة نسبة نمو (36.2%) والتعويضات المدفوعة (19.8%). أما شركة التأمين العراقية العامة فقد ارتفعت اجمالي موجودات هذه الشركة بنسبة تقدر ب (14.8%) قياساً بالعام السابق، أما الارباح فقد سجلت نسبة نمو (28.9%)، وبالنسبة للاقساط المستحصلة والتعويضات المدفوعة فقد حققت نسبة نمو (18.5%، 52.4%) على التوالي . وأما شركة اعادة التأمين فقد سجل اجمالي موجوداتها لعام 2013 نسبة نمو تقدر ب(7.9%)، كما حققت ارباح الشركة نسبة نمو (25%)، أما الاقساط المستحصلة والتعويضات المدفوعة فقد حققت نسبة نمو (8.4%، 29.7%) ويسير تطور قطاع التأمينات بوتيرة بطيئة تعكس مستويات النمو الاقتصادي في العراق.⁽¹⁹⁾

6-البنوك الإسلامية: كأحد تطبيقات الصيرفة الشاملة: شهدت الفترة الأخيرة انتشار البنوك الإسلامية في العراق لتصل الى (8) مصارف، وبنهاية العام 2014، بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في العراق حوالي (4.5) مليارات دولار أي نحو (2.4%) من إجمالي الأصول المصرفية. أما حجم القروض فبلغ حوالي 1.5 مليار دولار أي نحو (5.9%) من إجمالي القروض. وبلغ رأسمال المصارف الإسلامية حوالي 1.7 مليار دولار أي (13.6%) من الإجمالي. كما حققت المصارف الإسلامية في العراق خلال هذه الفترة أرباحاً بلغت حوالي 200 مليون دولار. كما أصبح لدى الصيرفة الإسلامية قاعدة واسعة في العراق رغم حداثة نشاطها، لتباشر أعمالها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات متنوعة وشاملة فهي تجمع بين خدمات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وذلك استجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالمعاملات المصرفية الربوية التي تتعامل بها البنوك التقليدية، وباعتبار البنوك الإسلامية هي الوجه الآخر للبنوك الشاملة.⁽²⁰⁾

المبحث الثالث: متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق

لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي يحتاج العراق إلى مستوى من تطبيق الأنظمة العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. وبالتالي فلا بد للنظام المصرفي من دراسة مدى توفر البيئة والشروط اللازمة لعملية التحول هذه والتي نستطيع تلخيصها بما يلي:

أولاً: متطلبات تخص بيئة العمل المصرفي

- **البنية التحتية:** فالمصرف لن يعمل بشكل منعزل عن المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى، لذلك لا بد أن يكون هناك مستوى معين من وسائل الاتصال وشبكات الربط السريع بشكل يسمح بالتبادل والنقل السريع للبيانات والمعلومات والصفقات بين هذه المؤسسات. وهنا لا بد أن نشير أن توفير هكذا بنية تحتية هو من مهمة حكومة البلد الذي يعمل فيه المصرف.

- **الجانب التشريعي المصرفي:** لا بد من ضرورة اقتناع السلطة النقدية بأهمية الصيرفة الشاملة، وتقديم خطة عمل تمهد لتغيير وتحديث وسن القوانين والتشريعات الخاصة ب (قانون البنك المركزي وقانون المصارف) من قبل الحكومة بتسهيل عمل المصارف الشاملة والتحول إليها وذلك بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

- **مستوى الوعي المصرفي:** فلا بد أن يتوفر لدى أفراد المجتمع وعي مصرفي عن أهمية ودور المعاملات والخدمات والتسهيلات المصرفية والفرص التي يمكن للمواطن الحصول عليها من خلال هذه المصارف. فضلاً عن فهم معنى المصارف الشاملة بشكل خاص وما يمكن أن تقدمه من خدمات متكاملة تساعد المستثمر أو الزبون أياً كان على تسهيل عملية انفتاحه على الخارج في العمل الذي يقوم به.

ثانياً: متطلبات تخص البنك التقليدي الذي يريد التحول إلى بنك شامل:

- أن تتوفر لدى المصرف البنية التحتية التقنية اللازمة لعملية التحول من أجهزة وتقنيات وبرمجيات وشبكات ربط لفروع المصرف مع بعضها البعض من ناحية ومع بقية المصارف والمؤسسات الاقتصادية والمالية من ناحية أخرى، وذلك بما يخدم أهداف المصرف بالتحول إلى مصرف شامل ويلبي الخدمات التي ينوي تقديمها.

- أن تتوفر لدى المصرف إمكانيات تطوير وتأهيل الكفاءات الفنية والإدارية اللازمة لعملية التحول إلى مصرف شامل وذلك بغية أن تسهم هذه الكفاءات في عملية بناء النظم الجديدة التي ستطبق في المصرف، وصنع قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالمصرف ومن ثم البدء بتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بالطرق الجديدة التي ينوي المصرف الدخول بها إلى السوق.

- دراسة وتحليل السوق بهدف التعرف على الخدمات المصرفية المقدمة فيه من قبل المصارف الأخرى المتطورة وآلية تقديمها، فضلاً عن محاولة الكشف الدقيق عن الخدمات التي يحتاجها الزبون في هذه السوق والخدمات التي يتمنى أن يحصل عليها أيضاً، وذلك بهدف تكوين فكرة شاملة عن الخدمات التي ينوي المصرف تقديمها بعد عملية التحول إلى مصرف شامل.

ثالثاً: اليات التحول من البنك تقليدي إلى بنك شامل كما يلي

أ- تحول بنك قائم تجاري أو استثماري أو متخصص إلى بنك شامل، وهذا الأسلوب يعد الأسرع والأوفر حظاً في النجاح نظراً لتراكم الخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية لديه، ومن ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا أنه يمكن القول أنه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل - السالف التنبؤ بها - يجب أن تتم هذه العملية على نحو مدروس ومحسوب بكل دقة وعلى مراحل متدرجة. بحيث يتم إستيعاب كل مرحلة قبل الانتقال إلى التي تليها وهكذا. كما أنه من المعروف أن العمل المصرفي يستند إلى الثقة من جانب المودعين وكذلك العملاء ويجب من ثم الحفاظ عليها، لذا فإن البرامج الزمنية التنفيذية المرتبطة بالإنجاز المرحلي تعد هامة في هذا الخصوص.

ب- وقد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل وتحمل خسارة كبيرة وتحويلها إلى بنوك شاملة على النحو السابق. وهذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت والجهد اللازم لإختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية الماهرة المدربة.

فضلاً عن الكثير من الآثار والنتائج التي من الممكن التطرق إليها نتيجة التحول إلى مصرف شامل، ولكن ما يهمنا الاطلاع عليه في هذا البحث هو الأثر على آلية تقديم الخدمة المصرفية (العمليات) وجودة الخدمة المصرفية. إذ ستتيح الصيرفة الشاملة آفاق جديدة من العمليات من حيث اتجاهها وتداخلها، فمع الصيرفة والمصارف التقليدية كان الزبون عبارة عن متلقى فقط للخدمة المصرفية فضلاً عن عدم وجود التقنيات التي تسهل العمل ضمن الفرع الواحد أو بين مختلف فروع المصرف الواحد. فمع انتشار الصيرفة الشاملة وتقنياتها الحديثة، استطاعت المصارف زيادة سرعة الاتصال بين العاملين وتطوير وتبسيط نظم عملياتها واختصار مراحل تقديم الخدمة.

رابعاً: متطلبات الإصلاح للنظام المصرفي كمدخل للصيرفة الشاملة

مما تقدم يتضح ان الاخذ بنظام الصيرفة الشاملة يستدعي البحث عن الية اصلاحية محلية، تستلزم استخدام واعتماد اليات السوق الحرة في اطلاق المبادرات التجارية التي تستند الى تحقيق الربح. واعتماد المنافسة التي من شأنها ترشيق المصارف من تضخم العمالة، وخفض الهدر في المصارف، واعتماد الاعمال والنشاطات التي لها مردود مالي (مربح)، ونبذ كل ممارسة لا تصب في زيادة الربح. ان هذا النهج الاصلاحى يتطلب مواكبة المستجدات المصرفية التي من شأنها تغيير واقع النظام المصرفي في البلد. ويمكن ان نحدد بعض الاجراءات الضرورية للإصلاح المصرفي.

1- تأسيس هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي تأخذ على عاتقها رسم سياسة الإصلاح المصرفي وتشخيص الاليات الضرورية والاشراف على المصارف، على ان تمنحها الدولة القدرة على تشريع القوانين والاجراءات وتزويدها بالأسمال الضروري لاداء اعمالها. وتضم الهيئة عناصر لها معرفة بالمشكلات القائمة وعلى دراية بالحاجة الحالية والمستقبلية للصناعة المصرفية المعاصرة.

2- تأسيس معهد للتطوير المصرفي: يعمل على تطوير القابليات المصرفية في العراق وتطوير الابحاث والدراسات. ولجميع المصارف حق الاستفادة من المعهد لبناء القدرات للعاملين او الراغبين في العمل في المصارف في كل من القطاع العام او القطاع الخاص. لاشك ان المعهد سيعمل على توفير الكادر الضروري لتطوير الصناعة المصرفية من خلال اعادة صقل المهارات الموجودة حالياً واستحداث مهارات جديدة (من الجيل الجديد)، ويفضل ان يكون المعهد قطاعاً مشتركاً ابتداءً ويرفد بالكفاءات الداخلية والخارجية.

3- نحتاج الى اجراءات وتشريعات حكومية جديدة، وهناك جملة من المواد في قانون المصارف (94/ لسنة 2004) التي تحد من تنوع الخدمات المصرفية والتي تتطلب اجراء تعديل عليها منها: تعديل المادة (27) (من القانون والخاصة بالأنشطة المصرفية. وتعديل المادة) 28 ("الأنشطة المحظورة" بما يمنع عرقلة وتحديد الاستثمار المصرفي. وتعديل المادة) 33 (الفقرة) 2 (بما يفيد استثناء بيع العقارات التي تؤول للمصارف تسديدا لديون بذمة مالكيها عندما تحقق حاجة المصرف لاشغالها من قبل فروعها من شرط بيعها خلال المدة المحددة. وحذف الفقرة (3) من المادة (33) لتعارضها مع مواد اخرى مثل الفقرة (1 - ج) من المادة (27). ومراجعة تعليمات البنك المركزي حول اجراءات فتح فروع اخرى داخل العراق. واخضاع جميع المصارف الحكومية والخاصة لأحكام القانون بالتساوي و دون تميز واستحداث تشريع خاص للصيرفة الاسلامية بسبب اختلاف طبيعة انشطتها عن عمل المصارف التجارية الخاصة وهو امر عطل نشاطها الى حد ما.

4- تدريب موظفي الجهاز المصرفي من خلال الاسهام في نشاطات المنظمات المهنية والجمعيات ذات العلاقة بالعمل المصرفي داخل وخارج العراق. بغية مواكبة التطور العلمي للعمل المصرفي، ورفع مستوى الاداء الفني والمهني في الجهاز المصرفي، ونشر العلوم المصرفية في العراق، وذلك بتأهيل الخبرات ورفع قدرات موظفي الجهاز المصرفي بما يلبي احتياجاته.

5- دمج المصارف مع بعضها البعض بهدف انشاء المصارف الشاملة الامر الذي يساهم في خلق نظام مالي ومصرفي يتسم بالكفاءة واعتبار عملية الدمج والتملك وسيلة اساسية لبعض المصارف لكي تتوسع في الاعمال والربحية وتحقيق وفورات الحجم وخلق مؤسسات مالية قادرة على

المنافسة واحتلال حيز ومكان مناسب في عالم الصناعة المصرفية في ضوء متطلبات لجنة بازل/2.

6- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تنسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة وإعطاء مؤشر عالمي لسلامة الأوضاع المصرفية المحلية باتباع (معياري لجنة بازل).

7- زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي في ظل التحرير المصرفي: اذ يتطلب تحرير القطاع المصرفي والانفتاح على العالم الخارجي، وبالتالي يجب أن يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة العالمية، خاصة في الخدمات المالية والمصرفية، ومن بين اهم العوامل التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية هي القيام بدور البنوك الشاملة.

الاستنتاجات

1- يعاني القطاع المصرفي العراقي من مشاكل هيكلية وتنظيمية ويواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الإستثمارية، مما أدى إلى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية.

2- ان الخدمات المصرفية المتاحة لدى الجهاز المصرفي بشكل عام محدودة جداً في مجال عمليات الاقراض والتمويل البسيط. وان الجهاز المصرفي الحكومي لا يمتلك قدرات كافية على توفير منتجات مصرفية حديثة لعدم امتلاكه نظاماً مصرفياً شاملاً.

3- عدم امتلاك الجهاز المصرفي القدرة الكافية في تقييم المخاطر الناجمة عن الائتمان المصرفي وان الائتمان الممنوح يتضمن ضمانات كبيرة اصبحت ترهق كاهل المقترضين والمستثمرين.

4- هناك وفرة في رؤوس اموال الجهاز المصرفي قياساً بحجم موجوداته واستثماراته والائتمان المقدم من قبلها والذي انعكس على النسب القانونية والتحوطية المعتمدة في تحليل ميزانياته مثل نسبة الائتمان الى الودائع، ونسبة الاستثمار الى رأس المال ونسبة الائتمان الى رأس المال.

5- ان (قانون البنك المركزي العراقي (56 لسنة 2004) وقانون المصارف (94 لسنة 2004) لم يضمنا في جوهرهما البنية التحول الى عالم الصناعة المصرفية الحديثة في اغلب فقرات القانونيين.

6- تنامي الاتجاه نحو فكرة البنوك الشاملة، يعزى إلى تأثير المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي أدت إلى حدوث تطورات غير مسبوقة في الصناعة المصرفية والمتمثلة في تطور المنتجات والخدمات المالية والمصرفية كماً ونوعاً.

التوصيات

1- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع المصارف نحو الاخذ بنظام الصيرفة الشاملة التي يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية، مما يدعم قدرتها التنافسية في السوق المصرفية العراقية ولاسيما بعد فسخ المجال أمام دخول القطاع المصرفي التجاري الدولي.

2- أحداث ثورة مصرفية كبيرة تتخذ من الصناعة المصرفية الحديثة المتمثلة بالصيرفة الشاملة ستيرراتيجية اساسية لها للنهوض بهذا القطاع المهم والرئيسي، لكي تستطيع مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية في العالم بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية.

3- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي احتياجات الأفراد كافة، والسبب راجع أصلاً لصغر حجمها، ولعدم قدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها خلال نشاطها المصرفي.

4- يجب الاهتمام بالعنصر البشري من أجل مسايرة التطور العالمي، عن طريق تنمية المهارات في الميدان المصرفي للعاملين بالجهاز المصرفي، ويمكن القيام بذلك خلال دورات تدريبية قصيرة المدى للعاملين الجدد، أو للترقية للمستويات الوظيفية الأعلى، تقوم بها مراكز دراسات في الميدان المصرفي، سواء في البنك المركزي أو في البنوك التجارية أو المعاهد المتخصصة.

5- إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن نجاح عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة، وذلك بإعادة النظر بالقوانين والتشريعات المصرفية، المتعلقة بتعديل (قانون البنك المركزي رقم 56 وقانون

المصارف رقم 94 وكذلك قانون مكافحة غسل الأموال رقم 93 لسنة 2004)، والاسراع في اصدار قانون المصارف الاسلامية والتعليمات الخاصة بها.

6- تفعيل دور الصيرفة الالكترونية كمدخل لتطوير وعصرنة المصارف العراقية وذلك من خلال إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية، وتوسيع استخدام البطاقات الائتمانية، وشبكة الإنترنت والتي تهئ عملية الاخذ بنظام الصيرفة الشاملة.

المصادر

- 1- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999/1998، ص 76-77.
 - 2- مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية (المبادئ والتطبيقات)، ترجمة: عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 300-303.
 - 3- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 43.
 - 4- أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، منظم المؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 2.
 - 5- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 19.
 - 6- صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني- القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، مصر، 2003، ص: 75-77.
 - 7- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 109.
 - 8- هبه محمد الطنطاوي الباز، التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003، ص 86.
 - 9- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 5.
 - 10- كاراكاداج سيم و تيلور مايكل، نحو معيار مصرفي عالمي جديد " مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2000، ص 50.
 - 11- بوعافية رشيد، أثر الصيرفة الإلكترونية على نظام الجهاز المصرفي الجزائري: أفاق وتحديات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية . جامعة البليدة، 2005، ص 43-44.
 - 12- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة مؤسسة الأهرام . 1998، ص: 38.
- انظر في ذلك
- Royc Smith & Ingo Walter, **Global Banking Newyork**, oxford university press, 1997, p404-406.
- 13- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2014.
 - 14- قانون المصارف (94) لسنة 2004. الموقع الالكتروني www.cbi.iq.
 - 15- المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية لسنة (2014) والنشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنة (2014).
 - 16- د. محمد سعيد انور سلطان، ادارة البنوك، 2005، ص 454.
 - 17- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مصدر سابق، ص 167.
 - 18- www.alitthad.com.
 - 19- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لسنة 2014.
 - 20- البنك المركزي العراقي، المصدر نفسه.